مغادرة قيادات الانتقالي وترحيل القوات الجنوبية وعودة ألوية الحماية الرئاسية إلى عدن أبرز الاشتراطات..

- هذا هو التوصيف القانوني لشروط وفد الشرعية التفاوضي
- لهذه الأسباب يتذاكى ممثلو الشرعية في اشتراطاتهم

تفاصيل العودة المشروطة للحكومة

الأمناء كتب: د/ عيدروس النقيب:

تقول التسريبات الواردة من العاصمة السعودية الرياض، حيث يجتمع ممثلو طرفي حكومة المناصفة، بأن الجانب الممثل لسلطة الرئيس هادي (الشرعية) طرح مجموعة من الشروط لعودة الحكومة وممارسة المهمات التي تضمنها اتفاق الرياض، وهي أقل القليل مما يمكن أن تقوم به أضعف حكومة في الدنيا.

وتكشف هذه التسريبات إن من بين تلك الشروط مغادرة قيادات المجلس الانتقالي العاصمة عدن، وترحيل القوات الجنوبية من العاصمة وعودة ألوية الحماية الرئاسية إلى عدن وقضايا أخرى لا تبتعد كثيرا عن تلك الشروط.

أحد الظرفاء علق بالقول: لا أدري كيف نسي ممثلو (الشرعية) المطالبة بترحيل المواطنين الذين يطالبون بالماء والكهرباء والتربية والتعليم والوقود وتنظيف المدينة، وكيف فاتهم أن يطالبوا بترحيل الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين يطالبون بمرتباتهم المتوقفة منذ سنوات؟ وكيف نسوا أن يطالبوا بالسماح لتنظيم القاعدة وداعش بالدخول إلى عدن كاستحقاق ضروري لعمل الحكومة؟

وبعيدا عن المزاح والاستظراف لا بد من التعرض لاعتبارين رئيسيين ونحن نتناول هذه القضية الجادة:

الاعتبار الأول:

قانوني ويتعلق بواجبات الحكومة المنصوص عليها في الدساتير والقوانين والاتفاقات التي يوقعها السياسيون المكونون لهذه الحكومة (أي حكومة في الدنيا)، ونحن نتحدث هنا عن اتفاق الرياض، فمعظم هذه المطالب والشروط هي من خارج اتفاق الرياض، وحتى موضوع ألوية الحماية الرئاسية هناك فقرة في آلية التسريح تحدد ما هي الألوية التي ينبغي أن تعود ومن هم الأفراد والقادة الذين ليسوا موضوع خلاف بين طرفي الاتفاق، وبعضهم قد عادوا إلى عدن وهم موجودون، ويمارسون أعمالهم، ومن هنا يصبح كل مطلب إضافي باطل وعلى الحكومة أن تعترف بأنها فشلت في القيام بعملها ولا داعي للبحث عن حجج ومبررات مصطنعة للهروب من الاستحقاقات المفروضة التي لم تنجز منها شيئاً، ومن حق رئيس الوزراء والوزراء، بل من واجبهم، أن يقدموا استقالاتهم وسيكون احترام الناس لهم أفضل ما هو عليه اليوم وهم في الحكومة التي لم توفر الإضاءة لمقر إقامتها.

والاعتبار الثاني:

منطقي لا بد أن يدركه كل ذي قدر من الفطنة ولو كان ضئيلا، وينبغي على الأشقاء رعاة الاتفاق أن يكونوا هم أول من يتمسك بمقتضياته، وهذا الاعتبار يمكن تلخيصه فيما يلي:

لقد أخفقت القوات المسماة بـ "الجيش الوطني" والتي يقودها نائب رئيس الجمهورية ووزير دفاعه، أخفقت في الدفاع عن معسكراتها وأسلحتها والنقاط الاستراتيجية التي كانت تحت سيطرتها، وسلمت محافظات بكاملها للقوات الحوثية، وانهارت في أيام وأحيانا في ساعات أمام هجمات الأطفال الذين تحشدهم المليشيات.

ولو وجدت قيادة سياسية وتنفيذية تتمتع بقدر من الصلاحيات وشيء من المسؤولية الوطنية والأخلاقية، لكانت ألقت القبض على هؤلاء القادة وقدمتهم للمحاكمة العسكرية المباشرة، وأقل عقوبة كان ينبغي اتخاذها بحق هؤلاء هي الإقالة من مناصبهم (كي لا أقول سجنهم أو إعدامهم بتهمة الخيانة) واستبدالهم بقيادات كفؤة تحرص على تحقيق نجاحات ملموسة أو على الأقل تحمي المواقع والمدن والبلدات الواقعة تحت سيطرتها.

ومن هنا فإن مثل هذه القيادات لا يمكن ائتمانها على تولي قيادة القوات الجنوبية التي أجهضت المشروع الانقلابي، وأخمدت كل النشاطات الإرهابية، كما لا يمكن تسليمها محافظات جنوبية جديدة لتتخلى عنها للمليشيات الحوثية كما فعلت مع محافظات الجوف ومأرب والبيضاء وفرضة نهم الاستراتيجية.

لقد انقلبت الآية فصارت الحكومة هي من يتدلل في المطالب وطرح الاشتراطات للعودة، بدلا من أن تذعن لمطالب الشعب التي يفترض أن يطرحها للقبول بعودة حكومة أذاقته الأمرين ولم تفعل له سوى مضاعفة العذابات وتنمية الآلام وتوسيع دائرة التجويع والإفقار.

لهذه الأسباب يتذاكى ممثلو الشرعية في اشتراطاتهم

ممثلو (الشرعية) المختطفة، يتذاكون بغباء شديد وكل الهدف من هذه الاشتراطات هو إطالة عمر الأزمة وتيئيس المواطن الجنوبي ثم تحريضه على المجلس الانتقالي بلا أي معنى، وهي لعبة حمقاء مكشوفة ستنقلب نتائجها على اللاعبين.

إن مثل هذه اللعبة يجب أن تدفع كل ذي عقل سليم إلى المطالبة بإقالة هذه الحكومة وتشكيل حكومة مناصفة من وزراء جنوبيين يعيشون بين الناس ويشاركونهم همومهم وآلامهم ويتقاسمون معهم أفراحهم وأتراحهم، بدلا من وزراء مغتربين يزورون مكاتبهم كل ستة أشهر، أو كل سنة ثم يعودون أدراجهم لـ"التشييك" على منازلهم وممتلكاتهم في بلاد المهجر، وبالمقابل السماح للأشقاء في محافظات الشمال للتفرغ لخوض معركة التحرير من الذراع الإيراني الذي يزداد تمددا كل يوم بينما يزداد ممثلو (الشرعية) انكماشا وتضاؤلا أمام هجمات الصبية من هذا الذراع.

تقرير خاص لـ "الأمناء" يكشف حقيقة الصراع في ملف الخدمات بعدن والجهات التي تقف خلفه..

قرارات جريئة وحاسمة مرتقبة لمحافظ العاصمة عدن والانتقالي

الأمناء/ هاشم بحر:

تتسارع الأحداث وتتوالى لتكشف معها يوما عن يوم أن صمت شعب الجنوب لن يطول، وخصوصا في عدن، بعد تفاقم الأزمات وتدهور الأوضاع والفساد الذي يحيط بملف الخدمات الذي يقف خلفه ثلة من المتنفذين في أروقة الشرعية بعد أن تكشفت النوايا حول المعرقل للخدمات وخلق الأزمات وأصبحت عدن تواجه حربا ضروسا وهي حرب الخدمات.

خطوات جريئة

واتخذ المجلس الانتقالي خطواته الجريئة نحو تحديد المصير ووضع النقاط على الحروف وذلك حين طالب بعودة الحكومة لمزاولة عملها من العاصمة عدن وإصداره قرارا بإعادة تأهيل الكلية العسكرية ومقرها صلاح الدين وإعادة تأهيل وتشكيل القوى الجوية والدفاع الجوي وضم قاعدة العند إليها وإعادة تأهيل وتشكيل القوى البحرية والحرس الساحلي وإعادة تأهيل وتشكيل الاستخبارات العسكرية، وكل ذلك من أجل تمكين نواة قوى الجيش الجنوبي، وأيضا سلط المجلس الانتقالي الضوء في اجتماعاته الأخيرة حول ملف الخدمات والأزمات .

من يقف خلف الأزمات ويعرقل ملف الخدمات؟

وتكشفت حقيقة المعرقل لملف الخدمات وخلق الأزمات وعرقلة جهود ومساعي المجلس الانتقالي الجنوبي من أجل تمكينه من استعادة هوية الجنوب .

واعترف مختار الرحبي، مستشار وزير الإعلام اليمني، أن الشرعية تقف خلف الأزمات في العاصمة عدن.

ودعا الرحبي في تغريدة له الحكومة إلى عدم العودة، مشيراً أن الأزمات والاحتجاجات وانتشار الجرائم في عدن تسبب بضغط شعبي على المجلس الانتقالي.

وقال الرحبي إن عودة الحكومة هي شرعنة للمجلس الانتقالي، داعيا إلى ترك المواطنين يعانون من غياب الخدمات.

فهذا الاعتراف والدعوة يؤكدان وقوف الحكومة خلف الأزمات وغياب الخدمات وانتشار الجريمة في محاولة للضغط على المجلس الانتقالي للتخلي عن مشروع استعادة الدولة الجنوبية.

وقالت مصادر إن المجلس الانتقالي الجنوبي بصدد اتخاذ قرارات حاسمة في الأيام المقبلة في حال لم تعد الحكومة خلال الأيام المقبلة .

وأكد المحامي يحيى غالب الشعيبي أن الحكومة اليمنية تفتعل الأزمات لهدف إطالة الصراع فيما الرئيس الزبيدي يسعى إلى لملمة المشاكل ومتابعة قضايا المواطنين.

وقال غالب في تغريدة على منصة تويتر: "حكومة اليمن تفتعل المشاكل مع أهل عدن كي يتم إبعادها وبالتالي يستمر الصراع وتبرر فشلها بحجة البُعد الجغرافي رغم دعم دول التحالف العربي بقيادة السعودية لها".

وأضاف: "أمام كل هذا ورغم تهديد الإخوان والقاعدة نجد القائد عيدروس الزبيدي يصول ويجول في الجنوب العربي ويستمع للناس و يحل مشاكلهم".

وبهذا الصدد فقد أوضح الصحفي الجنوبي ورئيس تحرير صحيفة "الأمناء" عدنان الأعجم أن المجلس الانتقالي سيقوم بنقل مقره إلى قصر معاشيق في حال رفض الحكومة العودة.

وأضاف: "إذا لم تعد الحكومة خلال أيام إلى العاصمة عدن سيتم نقل مقر الانتقالي إلى المعاشيق".

قرارات جريئة وحاسمة مرتقبة لمحافظ العاصمة عدن

وبالتزامن مع الحراك السياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي فقد علمت "الأمناء" أن محافظ العاصمة عدن الأخ أحمد حامد لملس سيتخذ حزمة من القرارات الحاسمة التي ستحمل في طياتها الكثير من المفاجآت .

وأفادت مصادر مؤكدة في قيادة السلطة المحلية بعدن أن المحافظ أحمد حامد لملس بصدد إصدار حزمة قرارات إقالة وتعيين جديدة .

وبحسب المصدر في قيادة السلطة المحلية فإن حزمة قرارات تعيين ستتحدث في عدد من المكاتب التنفيذية والخدمية في عموم المديريات .

وستكون محافظة عدن بانتظار المفاجآت التي ستحدثها قيادة المحافظة من جهة والمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى متحدين معا كقوة ضاربة في معركة الحسم والانتصار.

الأمناء
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش
alomana2013@gmail.com

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175